مشكلة الهند

تنص المادة ٧٦ من قانون هيئة الأمم المتحدة — وهى المادة الخاصة بنظام الوصاية — على : « أن تكون الأهداف السياسية لنظام الوصاية هى ترقية هذه الأقاليم وشعوبها فى النواحى السياسية . . . واطراد تهيئتها للحكم الذاتى أو للاستقلال . . . » وفى الماضى القريب نصت المادة الثانية والعشرون من ميثاق عصبة الأمم على : « أن يكون الغرض الأساسى من الانتداب سعادة الشعوب المحكومة وترقيتها ، حتى تستطيع هذه الشعوب النهوض بنفسها والوقوف على قدميها » .

وفى الحالتين لم تشأ الدول أن تنص على أقصى زمن تستغرقه الشعوب المقول بأنها قاصرة فى اجتياز مرحلة الانتداب أو الوصاية أو الحماية أو الاستعمار . فقد ظلت انجلترا مثلا تحكم فى الهند — إما حكما مباشراً أو بواسطة شركة الهند الشرقية الإنجليزية — نحو قرنين من الزمان ؛ ومع ذلك فها هى ذى انجلترا اليوم وقد أملت عليها الظروف ضرورة تسليم أهل الهند زمام الحكم فى بلادهم ، تتلفت يميناً ويساراً باحثة بدون جدوى عن الهيئة التى أعدتها للحكم والاستقلال ، فلا ترى أمامها ولا يرى العالم كله فى الهند سوى طوائف تقتتل ، ومعارك شعبية تستعر ، وشيع وجماعات متنافرة متطاحنة تكاد من عنف انقسامها على نفسها تجر البلاد وأهلها إلى حرب أهلية جامحة لاتبقى ولا تذر .

وتسأل عما فعلته الحكومة المتفوقة طوال هذين القرنين ، فيكون جواب بعضهم أنها سياسة « فرِّق تسد » التى سارت عليها حكومة المستعمرين ، ويقول آخرون إن الذنب ليس ذنب الحاكم وإنما هو ذنب الهنود أنفسهم ؛ فهم بحكم اختلاف أجناسهم ولغاتهم ومللهم لايصلحون للحكم القومى الموحد . وقد يكون بعض هذا أو ذاك صحيحاً ، ولكن الشىء المؤكد الذى يؤيده الواقع

هو أن الحاكم الأجنبى مهما خلصت نياته واستنارت سياسته ، ومهما اوتى من الاستعداد الادارى والفنى ، فإنه ينساق حتما بحكم المنطق وبقوة غريزة الأثرة والدفاع عن النفس إلى قمع الروح الوطنية أو القومية فى البلاد التى يحكمها ، وإرجاء إصلاحها سياسيًا ، حتى يرغم على ذلك إرغاما ، إما بالثورة من جانب المحكومين ، وإما انصياعا لعوامل القلق على مصيره فى أوقات الحروب أو حين يستشعر خطر الحرب .

ولقد كانت الفكرة المتسلطة على الحكومات المستعمرة إلى زمن قريب أنهم ماداموا قد سبقوا غيرهم من الشعوب الضعيفة فى ميدان الانقلاب الصناعى ، وتفتحت أمامهم سبل التجارة والاستعمار فى أرجاء آسيا وإفريقية ، فإن تفوقهم فى تلك البلاد لابد أن يبقى إلى ما شاء الله . وفاتهم أن المعرفة ليست لها حدود أو حواجز ، وأن اختراع الطباعة وسرعة المواصلات الحديثة كانا كفيلين بنقل الآراء والبحوث والعدد والآلات إلى طلابها من مختلف جهات المعمورة ؛ فلم يكن هناك بدٌّ من انعدام الفوارق العقلية والثقافية مادام الدليل لم يقم بعدُ على أن عقول أهل البلاد المتفوقة أو استعداداتهم الفطرية ستبقى على مر الدهور أرقى من عقول سائر البشر ! حتى فى الأمم العريقة التى كانت لها مدنيات وإمبراطوريات فى الزمن القديم أو المتوسط ، ثم أصابها الضعف فترة من الزمن فاستكانت حيناً ثم أفاقت وقامت تطالب من جديد بحقوقها المهضومة ، وتنافس مستعمريها فى الميادين التى كان لهم فيها تفوق ملحوظ .

لذلك ما كادت الآراء والمخترعات الحديثة تنتشر بين الناس فى أواخر القرن التاسع عشر حتى تعاقبت الأحداث وتوالت النُّذُر بأن الشعوب المغلوبة على أمرها لابد أن تنهض فى يوم قريب وتقف على قدميها ، سواء أراد الحكام لها ذلك أو لم يريدوه ؛ لأن الحاكم إذا وقف أو توانى فى الإصلاح استحثته من ورائه القوى التقدمية ؛ فإن العالم الحديث بعلومه واكتشافاته وتجاريبه فى حركة دائمة دائبة يحس بها الناس جميعاً سواء منهم السابقون فى المدنية والمتأخرون . ولقد أثبت المتأخرون فى أوائل القرن العشرين تفوقهم فى امتحان القوة الحربية والبحرية أمام أضخم دولة حربية فى أوربا إذ ذاك وهى روسيا ؛ إذ انتصر اليابانيون على الروس برًّا وبحراً فى سنة ١٩٠٥ .

وخرجت اليابان الآسيوية من الحرب فى الصف الأول بين الدول العظمى

وتهافتت عليها الدول الغربية تخطب ودها ، على حين نزلت سمعة روسيا الأوربية إلى الحد الذى عجل بتغلغل عناصر الثورة فى داخلها .

وكان انتصار اليابان على روسيا بمثابة ناقوس عظيم دق وجلجلت دقاته وسط هضاب آسيا وسهولها ، وترددت أصداؤه فى جنبات الشرق كله ، فأيقظت الشعوب المغلوبة الراقدة ، وملأت قلوب القوم ثقة بأنفسهم وأملا فى مستقبلهم وعزيمة ماضية فى العمل لتخليص بلادهم من ذل الاستعمار ووصمة الحكم

الأجنبى . ففى أوائل القرن العشرين قامت الثورة فى إيران وفى تركيا ، وقويت فى مصر الحركة الوطنية أثر حادث دنشواى ، فتألفت فيها الأحزاب الوطنية ونحى عن العمل لورد كرومر المعتمد البريطانى الذى سيطر على البلاد بقوة الاحتلال قرابة أربعة وعشرين عاما .

أما فى الهند فقد نشطت فى أوائل هذا القرن حركة المؤتمر الهندى الوطنى ، وقام الوطنيون ينقمون على الحكومة المستعمرة سياستها فى إغفال آلاف من

الوطنيين الذين تخرجوا فى المدارس والجامعات ، وتركهم متعطلين بلا عمل فى إدارات الحكومة أو الشركات ، حتى تضاعفت أعدادهم وعلت صيحاتهم ، وأصبحوا أداة صالحة طيعة للانخراط فى سلك الجمعيات السرية التى تألفت للفتك بالمستعمرين والانتقاض على قوانين الحكومة .

وأولى الهيئات التى لها فضل إيقاظ الشعور الوطنى فى الهند المؤتمر الهندى الوطنى الذى تألف فى سنة ١٨٨٥ ، وكان الداعى له موظف إنجليزى متقاعد آثر البقاء فى الهند وأسس جريدة أسماها « صديق الشعب » ، وأصدر فى سنة ١٨٨٣ دعوة إلى الهنود يطلب فيها خمسين رجلا وطنيا صادقا يؤلفون حزبا سياسيا يبحث فى كل مايرقى بالهند إلى مصاف الدول المتمتعة بالإستقلال الذاتى . وكان غرضه من تأليف الحزب ، كما أوضح ذلك للحاكم العام ، أن توجد فى البلاد هيئة تعبر عن مطالب المثقفين من الهنود ، وتتيح للوطنيين مجالا حرًّا ينفِّسون فيه عما يجيش فى صدورهم من آلام وآمال . وكان أول اجتماع للمؤتمر فى بمباى سنة ١٨٨٥ ، وتألف الحزب اذ ذاك من نحو سبعين عضوا كانوا النواة لتلك المؤسسة الوطنية الهائلة التى حملت رسالة الهند ورفعت علم الوطنية الهندية عاليا بين الشعوب . وها هم أولاء أعضاء حزب المؤتمر يضطلعون اليوم بعد كفاح دام ستين عاما بمصاير الهند ويمسكون بزمام الحكومة فيها .

وإزاء هذا التيار الوطنى الجارف اضطرت الحكومة البريطانية إلى أن تجيب الهنود إلى بعض مطالبهم ، فعينت فى سنة ١٩٠٧ عضوين هنديين بمجلس الهند الذى كان يساعد الوزير الإنجليزى المسئول عن شؤون الهند ، وكان أحدهما هندوكيا والآخر مسلما . وفى سنة ١٩٠٩ صدر قانون بزيادة عدد الأعضاء غير المعينين بالمجالس التشريعية فى الأقاليم ، وأصبح من اختصاص هذه المجالس بحث الميزانيات وإصدار قرارات بشأنها دون أن يكون لها حق إقرار الميزانيات أو رفضها . وكذلك زيد عدد أعضاء المجلس التنفيذى الذى يعاون الحاكم العام وعين به عضوان هنديان .

ومع ذلك ظل الشعور الهندى ناقما وثائراً على المستعمرين . وكان الهنود كلما ازدادت ثقافتهم وارتفع مستواهم ازدادوا شعوراً بعار الاستعمار ، ونفرت نفوسهم من الإنجليز الذين ترفعوا عن الاختلاط بهم وأنزلوهم منزلة دنيا فى نظر الأجانب المقيمين فى الهند وفى نظر الناس جميعاً . وقد أثار سخط

الهنود بصفة خاصة ما كان العمال الهنود يلقونه من عنت وإجحاف فى جنوب إفريقية . وكان من مظاهر هذا العنت الذى يلقونه صدور قرار فى سنة ١٩١١ بمنع هجرة الهنود إلى ناتال . وقد رأى الهنود فى كل ذلك استبداداً بهم وخنقاً لحريتهم وحطا من كرامتهم ، فنشطت الجمعيات السرية ، وانتقل من أوربا إلى الهند سلاح القنابل ، فأخذ الطلاب يصنعونها ويتدربون على استعمالها ، واختاروا يوم الاحتفال بدخول الحاكم العام عاصمته الجديدة فى دهلى بدل كلكتا فى ديسمبر سنة ١٩١٢ ، فألقوا على الهودج الذى كان به الحاكم وقرينته فوق ظهر أحد الفيلة ، قنبلة أصابت الحاكم فجرحته ، وأصابت حارسه فأردته .

ثم جاءت الحرب الكبرى فوقف الوطنيون كفاحهم مؤقتاً ، وانحاز الأغنياء الهنود إلى جانب بريطانيا بحماسة تجلت فيما قدمته الهند للحرب من جهود ومال ورجال طوال مدة الحرب ، حتى بلغ مجموع ما أرسلته من الجيوش ٨٠٠ر٠٠٠ رجل محارب و ٤٠٠ر٠٠٠ غير محارب فضلا عن مائة مليون جنيه تبرعت بها حكومة الهند ، وعما قدمته البلاد من مؤن وذخائر وأغذية .

وفى أثناء الحرب العالمية الأولى ظهر عاملان جديدان كان من شأنهما أن يمهدا الطريق لحركة الهند الوطنية الأخيرة . أما العامل الأول فهو إعلان فكرة الاستقلال الذاتى أو Home Rule وهو اصطلاح اشتقه الهنود من الحركة الارلندية . وكانت الجهود قبل ذلك متجهة إلى طلب زيادة اشتراك الهنود فى المجالس والإدارات ، فأصبحت ترمى إلى الاستقلال الذاتى وتنادى به . وقد سارت فى طليعة هذه الحركة مسز بيزانت Mrs. Besant وهى سيدة انجليزية غريبة الأطوار ، استخدمت استعدادها فى الخطابة وقدرتها على تنظيم الأعمال فى قيادة حركة هندية صرفة ، فرأست رابطة «الهوم رول» ، واختيرت فى سنة ١٩١٧ رئيسة للمؤتمر الوطنى . وكانت هذه الحركة هى التى مهدت لظهور غاندى ودعوته إلى استقلال الهند أو « سواراج » الذى صار فيما بعد «پرنا سواراج» أو الاستقلال التام .

أما العامل الثانى فهو ظهور الحركة الإسلامية واندماجها مؤقتاً فى الحركة الوطنية . وذلك أنه لما دخلت تركيا الحرب إلى جانب ألمانيا ضد الحلفاء ظن الهنود المسلمون فى أول الأمر أن الحلفاء يتربصون بالخلافة الإسلامية الدوائر

ويبيتون لها أسوأ العواقب . ومع أن الحلفاء نجحوا إلى درجة ما فى تهدئة مخاوف المسلمين فى أثناء الحرب ، فان هؤلاء ما لبثوا أن رأوا بعد الحرب كيف قسا الحلفاء على تركيا فى فرض شروط معاهدة سيڤر ، وكيف مزقوا أوصال الإمبراطورية العثمانية ، حتى احتلوا إسطنبول عاصمة الدولة حينذاك ، وأذنوا لليونان باحتلال منطقة المضايق ، واقتطاع جزء كبير مع فرنسا وإيطاليا من الأناضول . فثارت ثائرة المسلمين فى الهند وقاموا بزعامة الأخوين شوكت ومحمد على يؤيدون الحركة الوطنية فى الاستقلال ، وكانوا قد دعموا هذا التأييد باتفاق المؤتمر الوطنى والرابطة الإسلامية فى مدينة لكنو فى ديسمبر سنة ١٩١٦ على توحيد أهدافهم ؛ وأعدوا مشروعا للدستور حددوا فيه عدد المقاعد التى تخصص للمسلمين فى هيئته التشريعية . وكانت تلك الحرب قد دخلت فى مرحلتها الحاسمة الأخيرة ، فرأت الحكومة الإنجليزية أن تطمئن الرأى العام الهندى ، فصرحت رسميا بأنها تعتزم أن تشرك الهنود بكثرة فى جميع أعمال الإدارة ، وأن تهيئ البلاد تدريجا للحكم الذاتى ، ثم تؤلف حكومة هندية مسئولة داخل نطاق الإمبراطورية البريطانية .

ثم أعلنت الهدنة فى سنة ١٩١٨ وأصاب الهند ما أصاب كافة البلاد المغلوبة على أمرها عقب الحرب الكبرى وإعلان مبادئ الرئيس ولسون الأربعة عشر ؛ فقد اكتسحت البلاد موجة غضب وسخط شملت جميع الطبقات ، وقد ازدادت العاصفة عتوًّا على أثر صدور قوانين جديدة سنتها الحكومة لتخويل رجال الإدارة سلطات استثنائية للقضاء على أنصار حركة الاستقلال الوطنية . فساء الهنود أن تكون مكافأتهم بعد إحراز النصر أن يشدَّد عليهم الخناق وتوءد حرياتهم بمثل هذه القسوة .

وفى وسط هذه العاصفة الجامحة ظهر غاندى يدعو الناس إلى الإيمان بقوتهم الروحية ، وإلى تطهير نفوسهم بتحمل الآلام والحرمان فى سبيل بلادهم . وبذلك مزج غاندى عقيدة روحية قريبة إلى متناول العقلية الهندية بمذهب سياسى يلائم هذه العقيدة ، وهو خدمة البلاد من طريق العصيان المدنى وعدم التعاون مع المستعمرين . وهذه الخطة وإن كانت جديدة مبتكرة فى اعتبار السياسة قد كانت معروفة فى إنجيل الثائرين فى دوائر الصناع والعمال ؛ فهى فى حقيقة الأمر إضراب عن العمل ترجمه غاندى إلى السياسة الوطنية ، وقد عرفت

الاضرابات فى عالم الصناعة فى أوربا وأمريكا منذ أواخر القرن التاسع عشر. وقد ساعد على نجاح هذه الحركة فى الهند أنها لا تدعو إلى استخدام العنف. والهندوكيون بخلاف المسلمين فى الهند أقوام سلبيون منطوون على أنفسهم لا يميلون بطبيعتهم إلى العنف. وقد تدرجت فكرة العصيان المدنى من تمرد على القوانين الظالمة إلى عصيان عام، حتى إذا وصلت الدعوة إلى عامة الناس خرجوا عن أطوارهم ولم يكبحوا جماح نفوسهم، فقامت ثورة فى البنجاب شبيهة بثورة مصر سنة ١٩١٩ إذ هاجم الثوار السكك الحديدية وعطلوا خطوطها كما قطعوا أسلاك البرق والتلفون. وبلغت الثورة أسوأ مراحلها فى مدينة أمرتسار حيث اقترف رجال الحكومة جريمة سودت صحيفة الاستعمار فى الهند، إذ انقض القائد العسكرى للمنطقة على اجتماع للوطنيين كانوا قد عقدوه من غير ترخيص، فأوجس القائد خيفة وأمر رجاله بمهاجمتهم فقتلوا من الوطنيين ٤٠٠ نفس وجرحوا ثلاثة أمثال هذا العدد. وكان هذا الحادث أول تدشين بالدم لسياسة عدم التعاون التى أعلنها غاندى، وقد أصبح فى سنة ١٩٢٠ رئيساً للمؤتمر الهندى وأسبغ عليه الشعب من القداسة ما أهله للقب « الماهتما » أو الروح الأعظم.

ولما استفحل أمر الاضطرابات فى مختلف أنحاء الهند قبض على غاندى أول ما قبض عليه فى مارس سنة ١٩٢٢ وحكموا عليه بالسجن ست سنوات، ولكنهم أفرجوا عنه فى سنة ١٩٢٤ وعاد رئيساً للمؤتمر، ثم ترك العمل لإخوانه فى المؤتمر واكتفى هو بالإرشاد والإيحاء. وفى هذه الأثناء كانت البلاد تسير قدماً نحو أهدافها الوطنية؛ فالمجالس التشريعية قد أتاحت الفرص لعدد من الوطنيين يشتركون فى التشريع لبلادهم. وفى هذه الاثناء أيضاً نشطت حركة تحرير النساء الهنديات؛ فبعد أن كن يفتخرن ببقائهن محجبات فى بيوتهن ظهرت أولى زعيمات الهنديات السيدة نايدو الشاعرة وقد اختارها الهنود رئيسة للمؤتمر الوطنى سنة ١٩٢٦، وأخذ الرجال يصحبون زوجاتهم فى مقابلاتهم ومجتمعاتهم، وبدأت المرأة الهندية تقوم إلى جانب زوجها أو أخيها بنصيبها الفعال فى النهضة والأخذ بيد المرأة الهندية التعسة.

وفى هذه الأثناء ظهر عامل قومى آخر على جانب عظيم من الأهمية؛ ذلك أن فى الهند عدداً كبيراً من الطبقات المنبوذة يحسبون من الهندوكيين وإن كانت اعتقادات الهنود الدينية والاجتماعية تحرم اختلاط الطبقات بالزواج أو بالمصاهرة

أو بالمخالطة فى الطعام أو بالتحول من دين إلى آخر أو من مستوى اجتماعى إلى مستوى آخر . ويبلغ عدد هذه الطبقات خمس عدد الهندوكيين أو سبع مجموع سكان الهند . وأفراد هذه الطبقات لا يسمح لهم بالاجتماع مع الآخرين حتى فى معابدهم كأنما فرض عليهم أن يبقوا مطرودين خارج النطاق الاجتماعى لذلك تحول كثير منهم إلى الإسلام أو المسيحية لكى يخرجوا من جحيمهم المقيم . وقام غاندى يدعو أتباعه إلى العطف على هذه الطبقات والتخفيف من القيود التى يرزحون تحتها منذ قرون . وقد جاء الدستور الأخير وفيه اعتراف بحق تمثيلهم فى المجالس التشريعية ، وقد اختير واحد منهم فى أثناء الحرب الأخيرة فى المجلس التنفيذى للحاكم العام .

وفى سنة ١٩٢٩ كانت اللجنة التى ألفتها الحكومة الإنجليزية برياسة سير جون سيمون لبحث دستور الهند تعمل جاهدة لدرس أحوال الهند واستطلاع آراء الزعماء وكبار الموظفين والمشتغلين بشؤون الهند ، بقصد الوصول إلى دستور صالح للبلاد . وكان الهنود قد قاطعوا اللجنة فى أول حضورها إلى الهند ، ولكن اللجنة ثابرت ودأبت على العمل مدة ست سنوات . وفى أثناء ذلك عقد مؤتمر المائدة المستديرة فى لندن سنة ١٩٣١ — ١٩٣٢ لدراسة موضوع الدستور ، واستدعى غاندى لحضور بعض جلساته ، ولكن المؤتمر لم ينته إلى نتيجة يرضاها ، فلما عاد إلى الهند تجددت الاضطرابات ، فاعتقل غاندى سنة ١٩٣٣ وأفرج عنه فى السنة التالية ، وقد أعلن بعد ذلك اعتزاله للسياسة ، ولكنه بقى الملهم والمحرك لجهود المؤتمر الوطنى إلى النهاية .

وأخيراً أعلن الدستور الحديث ، وهو أداة الحكم فى الهند إلى الآن . وهاك موجزاً لهذا النظام :

بالهند نوعان من الولايات : ولايات تحكمها بريطانيا وعددها إحدى عشرة ولاية مجموع عدد سكانها ٣٢٠,٠٠٠,٠٠٠ نفس من مجموع سكان الهند الذين يبلغون ٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠ نفس ، وإمارات يحكمها أمراؤها الهنود من مسلمين وهندوكيين وعددها يبلغ نحو ستمائة . والولايات يحكمها حكام عامون تعين منهم حكومة جلالة الملك ثلاثة لأكبر هذه الولايات وهى البنغال وبمباى ومدراس . أما الولايات الثمان الباقية فيعين فيها من كبار موظفى حكومة الهند ، ومدة توليتهم خمس سنين . ولكل إمارة إدارة مستقلة لها جيشها ونظامها الخاص ماعدا الشؤون

المالية والبوليس والعملة فهى متناسقة فى أنحاء الهند جميعها ، وكذلك فى القضاء العالى . وإلى جانب كل أمير مستشار ، أو مقيم عام فى الإمارات الكبرى، وضابط اتصال بريطانى فى الإمارات الصغرى . وعلى الأمراء أن يستشيروهم ويعملوا بنصائحهم فى العظيم من الأمور . والسيادة فى هذه الإمارات جميعها للملك الإمبراطور . والحاكم العام للهند ، أو نائب الملك ، هو الواسطة التى تربط بين الولايات والإمارات ، وبين الأمراء والتاج البريطانى . وللأمراء جمعية تعقد سنوياً فى دهلى عاصمة الهند برياسة الحاكم العام للتداول فى الشؤون المشتركة بينهم . ولكن كبار الأمراء مثل سلطان حيدر أباد المسلم ، وهى أكبر إمارة فى الهند ، وسلطان ميسور ، وحاكم بارودا ، لا يحضرون هذه الاجتماعات والأمراء لا يلتزمون تنفيذ ما يصدر فى هذه الاجتماعات من قرارات .

ولكل ولاية بريطانية هيئة تشريعية يعين بعض أعضائها بحكم وظائفهم ، وينتخب الآخرون وفقاً لقانون يحدد عدد الذين لهم حق التصويت . ومن الهيئات التشريعية الإقليمية يختار الحكام العامون وزراءهم . وللحكام حق الاعتراض أو الفيتو ، أى لهم أن يقفوا تنفيذ القوانين التى تقرها الهيئات التشريعية والتنفيذية إذا كان فى تنفيذها ضرر للصالح العام بحسب مايراه الحكام . والولايات حرة فى أنظمتها ، وفى تعيين موظفيها ، فيما عدا الوظائف الكبرى .

والحاكم العام للهند أو نائب الملك هو الملاذ الأعلى للبلاد ، فإليه يرجع الحكام العامون عند اختلافهم مع وزرائهم ، وبيده وحده التصرف فى شؤون الدفاع والخارجية والدين .

ويساعد الحاكم العام هيئة تنفيذية كانت مكونة فى أثناء الحرب من ١٢ وزيراً منهم ثمانية من الهنود ، فأصبحوا فى نهاية الحرب ١٤ منهم ٦ من الهندوكيين و ٥ من المسلمين و ٣ من الطوائف الأخرى . ورئيس هذه الهيئة التنفيذية نائب الملك ، ووكيله الآن هو الرئيس الهندى جواهر لال نهرو . وهناك جمعية تشريعية مركزية تتألف من ١٠٢ عضو منتخب و ٢٦ عضواً يعينون بحكم وظائفهم و ١٣ يختارهم الحاكم العام لتمثيل الطوائف الأخرى .

وينص النظام على أن تكون فى البلاد هيئة تشريعية اتحادية تمثل جميع الهند . ولكن هذا النظام الاتحادى لم ينفذ لخوف الهنود من فقد سلطانهم

من جهة ، ولاختلاف مصالح الطوائف الهندية فى الأقاليم المختلفة من جهة أخرى .

وليست الإمارات ملزمة باتباع النظام الدستورى الذى تسير عليه الولايات البريطانية ، ولكن بعضها ينفذه ، وتعتبر حكوماتهم نماذج طيبة للحكم الصالح . ولكن الوطنيين الهنود يكرهون نظام الأمراء بصفة عامة ويعتبرون حكوماتهم مناقضة للمبادئ الديمقراطية الاشتراكية التى يودون السير على منهاجها متى تسلموا زمام الأمور .

ولما بدئ بتنفيذ النظام الدستورى الجديد فى سنة ١٩٣٥ اكتسح رجال المؤتمر الهندى الانتخابات فى ست ولايات من الولايات الإحدى عشرة ، ثم انضمت إلى المؤتمر ولايتان فصار له ثمانى ولايات وللمسلمين ثلاث ، وكان أعضاء المؤتمر فى أول الأمر قد قاطعوا الحكم ورفضوا الاضطلاع بأعباء الوزارات فى الولايات التى فازوا فيها ، فتألفت فيها حكومات ائتلافية من عناصر الأقليات . وكانت حجتهم فى المقاطعة عدم رضاهم عن تمتع الحكام العامين بحق الاعتراض ، فأصبح وجودهم بالمجالس التشريعية بمثابة احتجاج صارخ على النظام الدستورى القائم ، وخلقوا بموقفهم السلبى من الحكومات مشاكل ومتاعب لم تنته إلا فى سنة ١٩٣٧ حين رأى المعتدلون من أعضاء المؤتمر ضرورة الاضطلاع بالحكم فى الولايات التى لهم فيها الكثرة . وبقى المتطرفون من أعضاء المؤتمر خارج الحكم ممسكين بزمام الأمور من كثب فى اللجنة التنفيذية للمؤتمر ، وهى التى يطلقون عليها « القيادة العليا » ، وتضم عادة عناصر عرفت بشدة المراس والاستبداد فى الرأى ، وكلمتها هى القانون عند الجميع . وعلى ذلك سنحت لرجال المؤتمر الوطنى فرص لإدخال إصلاحات شعبية كثيرة فى الأقاليم ، ولو أن المسلمين والبارسيين وغيرهم من طوائف الأقليات قد أخذوا عليهم أنهم فى الولايات التى تفوقوا فيها حابوا الهندوكيين وأقصوا المسلمين وغيرهم عن كثير من المناصب والمجالس ، وراعوا الثقافة الهندوكية فى المدارس ، وصبغوا بعض تشريعاتهم باللون الاشتراكى الأحمر .

ولما أعلنت الحرب الأخيرة فى سنه ١٩٣٩ تنحى رجال المؤتمر عن الحكم فى الأقاليم احتجاجا على أن الحكومة لم تستطلع رأيهم فى إعلان الحرب ، كما أنها لم تعلن صراحة عن أغراضها من الحرب ، ولم تفصح عما تعتزمه بشأن استقلال

الهند . وفى الحال أعلن نائب الملك وقف دستور سنة ١٩٣٥ وعاد الحكام يضطلعون بجميع السلطات فى الأقاليم .

ثم تحرجت الحال فى الشرق الأقصى عقب دخول اليابان فى الحرب فى ديسمبر سنة ١٩٤١ وانقضاضها على سنغافورة وجزر الهند الشرقية وبورما . وقد كان اليابانيون على مقربة من حدود الهند من الشمال الشرقى ، وكانت بيدهم جزر أندمان فى خليج بنغال على بعد مائتى ميل من ساحل بورما ، وكانت سفنهم الحربية تجوب مياه ذلك الخليج ؛ ومع ذلك ظلت حكومة الهند وسط هذه العواصف راسخة كالطود . وأرسلت الحكومة الإنجليزية فى مارس سنة ١٩٤٢ الوزير الإنجليزى سير ستافورد كرپس Stafford Cripps ليطمئن الهنود على مستقبلهم ، ويعلن عزم إنجلترا على منح الهند نظام الدومنيون أو الحكم الذاتى الكامل التى تتمتع به ممتلكات التاج البريطانى الحرة ، على أن يترك للهنود أنفسهم أن يصوغوا الدستور الذى يوافق حاجات بلادهم بضمانات معينة . فرحب الأمراء بالعرض البريطانى ، وأبى الوطنيون إلا أن يتولوا مقاليد الحكم فى البلاد بدون إبطاء . أما الرابطة الإسلامية فأعلن زعيمها السيد محمد على جناح رفضه لأى نظام اتحادى للهند ، وصرح أن الرابطة ترمى إلى تأليف وحدة إسلامية باسم « پاكستان » من الولايات التى كثرتها من المسلمين . ومن ذلك الوقت اتسعت هوة الخلف بين المؤتمر الهندى الوطنى والرابطة الإسلامية .

وكان اليابانيون فى أثناء تفوقهم فى شرق آسيا قد أثاروا الشعور الوطنى أينما حلوا أو حل صنائعهم ضد الأوربيين والجنس الأبيض عامة ، ونادوا بأن آسيا لن تكون فى المستقبل إلا لأهل آسيا . وترددت أصداء هذه الدعاية فى الهند ، فوجدت آذانا صاغية ، وقامت فى يوليه ١٩٤٢ حركة جهاد وطنية بزعامة بوز الهندى ، وكان على اتفاق مع اليابان والألمان على إعلان استقلال الهند وضم الهنود إلى صفوف المحور . وقد سار وراء هذا الزعيم نحو خمسة وعشرين ألفا من الهنود والأسرى الذين كانوا تحت أيدى اليابانيين ولكن الحكومة ما لبثت أن قمعت الحركة بشدة ، فقبضت على الزعماء الهنود وأعلنت عدم شرعية الهيئات الوطنية التى ينتسبون إليها ، وقتل فى هذه الحركة نحو ٦٠٠ نفس وزج فى السجون نحو عشرين ألفا من الهنود . أما زعيم الحركة نفسه فقد استطاع الفرار على متن إحدى الطائرات المعادية .

ثم لم تلبث أن لاحت فى الأفق بشائر النصر لقوات الحلفاء ، فهدأت الحال فى الهند ، وأعلنت الحكومة الإنجليزية بقاء الباب مفتوحا للمفاوضة مع الهنود بشأن قضية الاستقلال والدستور . واستمرت الهند تعاون الحلفاء حتى انتهت الحرب ، وبلغت خسائر الهند أكثر من ١٧٧٠٠٠ نفس منهم أكثر من ٢٣٠٠٠ قتلى . ولما تولت وزارة العمال الحكم فى انجلترا أرسلت بعثة إلى الهند مؤلفة من ثلاثه وزراء ، منهم سير ستافورد كرپس ، لبحث مشكلة الهند مع نائب الملك والزعماء . واستقر الرأى فى النهاية على دعوة جمعية تأسيسية تمثل جميع الهند لوضع دستور اتحادى للبلاد ، بشرط ضمان الحريات العامة للجميع وحقوق الأقليات . وتألفت بعد لأى وزارة انتقال ائتلافية ، يتولى فيها وكالة الرياسة الزعيم جواهر لال نهرو ، وقد قبلت الرابطة الإسلامية أخيرا الاشتراك فيها ، ولكنها رفضت أن تشترك فى الجمعية التأسيسية

وقد حاول مستر أتلى رئيس الحكومة الإنجليزية التوفيق بين نهرو والسيد جناح زعيم الرابطة الاسلامية ، فدعاهما فى ديسمبر سنة ١٩٤٦ لزيارته بلندن ولكن ذلك لم يُجْدِ شيئاً وإذا انتهت الجمعية التأسيسية من وضع دستور اتحادى للهند فأكبر الظن أن الحكومة الإنجليزية ستدعو الحكومة الهندية المنتظرة إلى عقد معاهدة معها توضح الروابط التى ستربط بين الدولتين فى المستقبل .

وأوجه الخلاف القائمة الآن بين المعسكرين الهندوكى والمسلم أن رجال المؤتمر الهندى يدّعون أنهم يمثلون كافة طوائف الهند بما فيهم المسلمون ، وأن بالمؤتمر أعضاء مسلمين ، وكان رئيس المؤتمر إلى وقت قريب زعيما مسلما هو مولانا أبو الكلام أزاد ، ويقولون إن انفصال أكثر من تسعين مليونا من الهنود المسلمين سيشل حركة الهند المستقلة فى المستقبل ، وخاصة لأن بالولايات المسلمة أكثر المشروعات الصناعية الكبرى الناجحة ، وبها أيضاً القبائل المشهورة بقوتها واستعدادها الحربى ، فضلا عما فى هذه الولايات من المدن العامرة ومشروعات الرى الكبرى والإنتاج الزراعى الوفير .

أما المسلمون فيقولون إنهم من جنس مخالف للهندوكيين ، وإنهم أمة قائمة بذاتها ، فلهم تاريخهم وتقاليدهم وسابق مجدهم وتفوقهم فى بلاد الهند عدة قرون وإنهم جربوا حكم الهندوكيين فى الولايات التى تألفت وزاراتها من أعضاء المؤتمر

فنال المسلمين منهم عنت واضطهاد عظيمان ؛ فهم لذلك لا يستطيعون أن يضحوا بمصالح أكثر من تسعين مليونا أو أن يتنزلوا عن مصالحهم للهندوكيين بدلا من الانجليز .

والحقيقة أن المسلمين والهندوكيين فى الأقاليم الهندية جميعها يتغلغل بعضهم فى بعض ، وقد تأثروا جميعاً بالبيئة التى عاشوا فيها قرونا طويلة ، ومن المتعذر بل يكاد يكون مستحيلا فصل الأقاليم المسلمة عن الأقاليم الأخرى ؛ فللمسلمين الكثرة فى الشمال الغربى وفى الشمال الشرقى ، وبين الجهتين أقاليم شاسعة كثرتها من الهندوكيين ؛ وعلى ذلك يتعذر إيجاد وحدة أو صلة بين الأقاليم الإسلامية .

ولا سبيل البتة إلى تبادل الأقليات كما فعلت تركيا واليونان ؛ فاليونانيون الذين انتقلوا من تركيا إلى بلاد اليونان لم يزيدوا على مليون نفس ، أما المسلمون فى الهند فعددهم تسعون مليونا من الأنفس .

وهناك ، عدا الخلاف الطائفى ، مشكلات على جانب عظيم من التعقيد ؛ منها حال طبقات المنبوذين ووجود نحو ستة ملايين من المسيحيين الهنود والأوربيين ، فضلا عن الفقر المدقع الذى يطحن عشرات الملايين ، وعن الجهل والمرض والمجاعات التى تهدد البلاد من آن إلى آخر .

يضاف إلى ذلك مشكلة اللغات وفى الهند منها مئات . واللغة الشائعة نوعا هى الهندوستانية أو الأوردو ، وهى التى يستعملها المسلمون والهندوكيون ويكتبونها بالحروف العربية ومن اليمين إلى اليسار ، ويأبى الهندكيون تدوينها رسميا اللهم إلا إذا كتبت بالحروف اللاتينية ومن اليسار إلى اليمين وهو أمر يعترض عليه المسلمون أشد الاعتراض . وحينئذ لا تبقى إلا اللغة الإنجليزية وهى اللغة التى يتقنها المتعلمون من الهنود كافة سواء منهم المسلمون والهندوكيون وهى اللغة التى يتفاهمون بها فى اجتماعاتهم ومكاتباتهم . فهل يتفق مع الروح الوطنية أن تكون لغة المستعمرين هى اللسان القومى للحكومة الهندية الوطنية ؟

ولا ننس أن العالم كله متجه نحو الوحدة أو الاشتراك الاتحادى ، وقد جاهر كثير من السياسيين أخيرا بضرورة تأليف اتحاد أوربى من مختلف دول أوربا على ما بينها من خلافات فكيف يستساغ أن تنفصل طائفة كبيرة عن جسم الهند ، وأن تنشق الأمة الواحدة إلى شعبين مستقلين !

ومع أنه ليس من عمل كاتب التاريخ أن يتكهن فإن له أن يقيس الأمور

باشبا هها فى التاريخ . ويبدو لى أن الحال فى الهند لا تدعو إلى التفاؤل ؛ لأن الانقسام السياسى الواقع الآن يقوم مع الأسف على الخلافات الدينية ، وهى شر ما تنقسم على أساسه الشعوب . وستتطور الأمور فى الهند إلى شىء يشبه ما هو واقع فى إرلندة فكثرة السكان فيها تابعون لجمهورية إرلندة الكاثوليكية وهناك فى الشمال ولاية الستر البروتستنتية التابعة للتاج البريطانى . وتحاول الجمهورية الارلندية الآن أن تضم إليها إقليم الستر فلا تستطيع ذلك للخلاف الطائفى المستحكم بين القسمين . ويبدو أن الحال ستكون كذلك فى الهند ولكن بمقياس أكبر كثيرا .

فالولايات الهندية ستؤلف اتحاداً بينها ينضم إليه كثير من الإمارات الهندية . وقد اقترح الزعيم نهرو أخيراً أن تقرر الجمعية التأسيسية إعلان الجمهورية تشبهاً بما فعلته إرلندة ، وهى دائماً المثال الذى يحتذيه الوطنيون الهنود فى سياستهم نحو بريطانيا ، وتبقى الولايات المسلمة ؛ فقد تحدث المعجزة كما حدثت فى الماضى وتشترك فى الاتحاد بضمانات يتفق عليها . وقد تتشبث الرابطة بسياسة الباكستان كما يتضح من تصريحات الزعيم السيد محمد على جناح . ويصعب أن تنفذ هذه السياسة بغير موافقة الحكومة الإنجليزية سرًّا أو علانية . فإذا تم ذلك أصبح الباكستان شوكة فى عنق الدولة الهندية المرتقبة ورأس الرمح الذى تصيب به إنجلترا قلب الهند إذا ما استشرى الخطر .

محمد رفعت